



Distr.: General
1 September 2015

Original: English

المجلس التنفيذي
لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة
(اليونيسف)

المجلس التنفيذي
لبرنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة
الدورة العادية الثانية 2015
8-10 سبتمبر/أيلول 2015، نيويورك

المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي
الدورة العادية الثانية 2015
9-13 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، روما

المجلس التنفيذي
لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم
المتحدة لخدمات المشاريع

المجلس التنفيذي
لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين
الجنسين وتمكين المرأة

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم
المتحدة لخدمات المشاريع
الدورة العادية الثانية 2015
31 أغسطس/آب - 4 سبتمبر/أيلول 2015،
نيويورك

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة
الدورة العادية الأولى 2016
8-9 فبراير/شباط 2016، نيويورك

تقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة التي قامت بها المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة
الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم
المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي إلى عمان في الأردن،
في الفترة من 24 أبريل/نيسان إلى 2 مايو/أيار 2015

أولاً - مقدمة

1- أجرى وفد مؤلف من 24 عضواً من المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم
المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)،
وبرنامج الأغذية العالمي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة زيارة ميدانية مشتركة إلى عمان في الأردن في الفترة من
24 أبريل/نيسان إلى 2 مايو/أيار 2015 بغرض تعزيز فهم الأعضاء لمدى وطرق مساعدة منظومة الأمم

المتحدة الإنمائية للأردن في جهوده الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة، وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، والتصدي لمختلف التحديات. وأتاحت الزيارة الميدانية المشتركة أيضاً لأعضاء المجالس الفرصة للاطلاع عن كثب على أنشطة التعاون والتنسيق المشتركة بين الوكالات، وشراكات الأمم المتحدة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص ومع سائر الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف في البلد.

2- وعقد الوفد خلال الزيارة اجتماعات مع رئيس الديوان الملكي، معالي السيد فايز الطراونة، ووزير التخطيط والتعاون الدولي، معالي السيد عماد نجيب فاحوري، ووزيرة التنمية الاجتماعية، معالي السيدة ريم أبو حسان، وأمين عام وزارة الخارجية، سعادة السيد محمد بني ياسين.

3- كما عقدت موائد مستديرة دارت فيها مناقشات حول مواضيع مختلفة، مع التركيز على دور الأمم المتحدة في الأردن. وزار الوفد مخيم الزعتري للاجئين، وأجرى زيارات لمواقع مختلفة لمشروعات تابعة لوكالات بعينها ومشروعات مشتركة في البقعة، وشرق عمان، والزرقاء، والمفرق، ومخيم الأزرق للاجئين.

4- واغتتم الوفد الفرصة التي أتاحتها الزيارة للاستماع إلى عروض موجزة قدمها بعض ممثلي الأمم المتحدة الرفيعة المستوى بمن فيهم: السيدة زينب بانغورا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، بخصوص زيارة الأخيرة إلى المنطقة، والسيد كيفين كيندي، المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية المعني بالأزمة السورية.

5- ويعرب أعضاء المجالس التنفيذية عن امتنانهم لحكومة الأردن لكرم ضيافتها وللفرصة التي أتاحتها لهم لاستخلاص الدروس من وضع البلد الفريد. كما يعربون عن تقديرهم البالغ إلى فريق الأمم المتحدة القطري في عمان لبراعته في تنظيم برنامج شامل للزيارة، وإلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لقيامه بإدارة عملية لوجستية معقدة من أجل تيسيرها، وإلى جميع موظفي كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة المحلية المشاركين في الزيارة الميدانية المشتركة بما في ذلك فريق منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لتنظيمه رحلة ثقافية إلى البتراء.

ثانياً - الخلفية والسياق

6- تتمتع الأردن بالسلام والهدوء نسبياً طوال العقود الماضية وأثبت قدرته غير العادية على الصمود في منطقة معرضة لانعدام الاستقرار السياسي المزمّن. إلا أن التحديات لا تزال قائمة من حيث الضغط المالي والاقتصادي، والضعف والفقر، والاستدامة البيئية، وارتفاع معدلات البطالة ولا سيما لدى الشباب والنساء، حيث تبلغ معدلاتها لدى النساء ضعف معدلاتها لدى الرجال.

7- وعلى الرغم من طول فترة النزاع وانعدام الاستقرار في المنطقة، ما زال اقتصاد الأردن ثابتاً وقادراً على الصمود نسبياً. وقد صُنّف الأردن ضمن الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل منذ عام 2011، إذ يبلغ فيه نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي⁽¹⁾ 5 156 دولاراً أمريكياً. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن

(1) حكومة الأردن، دائرة الإحصاءات العامة (إحصاءات عام 2013).

يُسجل نمو متواضع بنسبة 3.8 في المائة في عام 2015 وبنسبة 4.5 في المائة في عام 2016؛ غير أن مستويات الدين العام والبطالة ما فتئت ترتفع.

8- ويعاني الأردن من قلة الموارد الطبيعية والأراضي الزراعية، ومن شح المياه الشديد. وهو ثاني أشد البلدان جفافاً في العالم بعد أن كان يحتل المرتبة السادسة في عام 2011. ويستكشف الأردن حالياً السبل لزيادة إمداداته المحدودة بالمياه وتعزيز فعالية استخدام موارده المائية الحالية ولا سيما من خلال التعاون الإقليمي. وهو يعتمد على مصادر خارجية لتلبية أغلبية احتياجاته من الطاقة.

9- وتمثل الخدمات العامة أكثر من 70 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد وأكثر من 75 في المائة من فرص العمل فيه. ويندمج الأردن، بوصفه أحد الاقتصادات الأكثر انفتاحاً في المنطقة، اندماجاً جيداً مع البلدان المجاورة له عبر التجارة، وتحويلات المغتربين، والاستثمار الأجنبي المباشر، والسياحة. وهو يحتل المرتبة 77 (من أصل 187 بلداً) حسب تصنيف دليل التنمية البشرية ويعتبر أنه يسير "على المسار الصحيح" بصفة عامة⁽²⁾ نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

10- ولا يستطيع الأردن، الذي صُنّف ضمن الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل منذ عام 2011، أن يستفيد من ترتيبات التمويل بشروط ميسرة المتاحة لأقل البلدان نمواً على الرغم من التحديات التي يواجهها نتيجة للأزمة الإقليمية.

11- وحيث أن زيارة عام 2015 هي أول زيارة ميدانية مشتركة إلى الشرق الأوسط، فقد أتاحت بالتالي فرصة للدول الأعضاء كي تشهد بنفسها المساهمة التي تقدمها الوكالات الست للتصدي لأثر الأزمة الإقليمية. وأتاحت الزيارة أيضاً فرصة لملاحظة كيف تقوم الوكالات باستكمال عملها الاستراتيجي بدعم قدرة المجتمعات المحلية المضيفة في الأردن على الصمود من خلال تنفيذ برامج إنمائية متواصلة على نطاق البلد.

السياق الإنساني المحدد:

12- أجريت الزيارة الميدانية المشتركة في فترة حرجة نظراً إلى مواجهة الأردن والمنطقة تحديات إنسانية وبيئية وأمنية وسياسية وإنمائية لا يستهان بها. ومع دخول النزاع في سوريا عامه الخامس في 2015، أصبح الأردن يستضيف حالياً 1.4 مليون سوري، منهم 628 427⁽³⁾ لاجئاً مسجلاً لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

13- وحسب التقديرات، يقيم 85 في المائة من اللاجئين خارج المخيمات في بعض أفقر مناطق البلد، وتصنف نسبة كبيرة منهم على أنها شديدة الضعف. وتبلغ نسبة النساء من جميع اللاجئين السوريين نحو 23 في المائة، بينما تناهز نسبة الأطفال منهم 53 في المائة، منهم 18 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة.

⁽²⁾ تقرير عام 2012 عن الأهداف الإنمائية للألفية.

⁽³⁾ المصدر: <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=107> (8 أبريل/نيسان 2015).

14- وقد أثرت الأزمة السورية في وضع الأردن المالي، وأدت إلى زيادة إنفاق الحكومة على المعونات الغذائية، والمياه والكهرباء والغاز، والخدمات العامة والأمن. واضطر الأردن إلى استيراد النفط بتكلفة سنوية قدرها نحو ملياري دولار أمريكي نتيجة لحالات انقطاع تدفق إمدادات الغاز الرخيصة نسبياً من مصر.

15- وتعطلت التجارة أيضاً بسبب فقدان الطريق التجاري عبر الإقليمي الرئيسي للبلد الذي يمر بسوريا مما حال دون وصول الأردن إلى الأسواق التصديرية الرئيسية في أوروبا. وفي الوقت ذاته، انخفض مستوى التجارة مع العراق، الذي كان يمثل سابقاً 20 في المائة من مجموع الصادرات (أي 1.25 مليار دولار أمريكي في عام 2013)، بنسبة تناهز 90 في المائة نظراً إلى استيلاء الجماعات المسلحة على نقطة العبور العراقية الرئيسية في يونيو/حزيران 2014، مما أسفر عن تسجيل خسارة إضافية في الإيرادات تزيد على 1.4 مليون دولار أمريكي في اليوم.

16- وأثرت الأزمة أيضاً في الجهود المبذولة للتصدي للبطالة المزمنة التي زادت نسبتها في المتوسط على 12 في المائة منذ عام 2007، وخصوصاً لدى الشباب والنساء. ولا يُسمح لغير الأردنيين، بمن فيهم السوريون، العمل في البلد دون الحصول على تصريح صالح بالعمل مما يؤدي إلى ظهور قطاع عمل غير نظامي واسع النطاق في الوظائف المؤقتة والمتدنية الأجر. ويمثل هذا القطاع نحو 44 في المائة من فرص العمل في البلد.⁽⁴⁾ وفي الوقت ذاته، تأثر شعب الأردن أيضاً بارتفاع الطلب على السلع الأساسية (بما فيها المساكن).

ثالثاً- التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة والحكومة وسائر الجهات صاحبة المصلحة

التعاون بين فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة:

17- إن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة (2015-2017) الخاص بالأردن يمثل الخطة الاستراتيجية الحالية التي توجّه عمل الأمم المتحدة لدعم الحكومة من أجل تعزيز إصلاح النظم، والعدالة الاجتماعية، وتوفير خدمات اجتماعية جيدة، مع الاستثمار في الشباب والحفاظ على البيئة في الوقت ذاته.

18- ويحل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة محل إطار عمل الأمم المتحدة الثالث للمساعدة الإنمائية (2013-2017)، وهو يُنفَّذ في فترة يسعى فيها الأردن إلى تسريع وتيرة تقدمه الإنمائي بينما يخفف وطأة أزمة اللاجئين السوريين. وتتمثل الفائدة الرئيسية من إطار العمل الجديد في تكريس جزء منه للاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين والتشديد الإضافي الجديد على برامج بناء القدرة على الصمود بهدف تدعيم المؤسسات والخدمات الحكومية الأشد تضرراً من الأزمة تمشياً مع الأولويات المستجدة.

19- وقد وضعت حكومة الأردن خطة الاستجابة الأردنية لعام 2015 لإشراك الجهات الشريكة الوطنية والدولية في إدارة هذه التحديات. وتوحد الخطة أنشطة الاستجابة الإنسانية والإنمائية في إطار وطني شامل وفقاً لمبادئ إعلان باريس.⁽⁵⁾

(4) خطة الاستجابة الأردنية لعام 2015: <http://bit.ly/1BTNgR9>

(5) المرجع نفسه.

20- وتهدف خطة الاستجابة الأردنية لعام 2015 إلى سد الهوة بين نهج القدرة على الصمود ونهج العمل الإنسانيين والتوفيق بين أهداف البرامج وآليات التمويل ونظم التشغيل التي غالباً ما تنفذ بالتوازي لتلبية احتياجات إنقاذ الأرواح في الأمد القصير، إضافة إلى الاعتبارات المؤسسية والنظمية في الأمدين المتوسط والطويل. ويتمثل أحد النهج الابتكارية القائمة على القدرة على الصمود الذي اعتمده الأمم المتحدة في الأردن في التركيز على مواطن الضعف (من خلال الإطار المشترك بين الوكالات لتقييم مواطن الضعف) بدلاً من التركيز على الجنسية والموقع لدى تحديد كيفية ترتيب أولويات المساعدة المقدمة إلى المستفيدين.

21- ولوحظ أن هذا النهج، إن حظي بدعم جميع الجهات صاحبة المصلحة، يمكنه أن يحدث تحولاً إيجابياً في الطريقة التي يتبعها المجتمع الدولي لمساعدة شعب الأردن. ولاحظ الوفد أيضاً ضرورة التركيز على تعزيز استعداد الأردن للكوارث بدلاً من الرد ببساطة على مختلف أنواع الكوارث الطبيعية والناجمة عن الأنشطة البشرية.

22- وتعتمد خطة الاستجابة الأردنية لعام 2015 نهجاً قائماً على القدرة على الصمود من أجل التصدي لأزمة اللاجئين السوريين على الأردن والمجتمعات المحلية الأردنية المضيفة والتخفيف من آثارها. وتهدف البرامج الرامية إلى بناء القدرة على الصمود إلى تحقيق أمرين هما: أولاً، ضمان عدم تدهور رفاهية فرد معين أو أسرة معينة أو نظام معين أو مؤسسة معينة في الأمد الطويل بسبب الصدمات والضغوط، وثانياً، بناء القدرة على استيعاب الصدمات في المستقبل والتصدي للضغوط المتصلة بها على النحو الملائم.

23- وفي 28 مارس/آذار 2015، أنشأت وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية "صندوق تعزيز قدرات الاستجابة الأردنية" المرتبط بخطة الاستجابة الأردنية والذي شاركت الأمم المتحدة في التوقيع عليه. ويهدف الصندوق إلى توسيع نطاق الشراكات والحد من تكاليف المعاملات وتعزيز المساءلة من خلال الإدارة المشتركة بين حكومة الأردن والأمم المتحدة والجهات المانحة.

24- وأشار ممثلون مختلفون لحكومة الأردن إلى تدني مستويات التمويل الدولي الذي يستهدف خطة الاستجابة الأردنية ودعوا إلى زيادة دعم المجتمع الدولي والجهات المانحة لبرنامج القدرة على الصمود في إطار خطة الاستجابة الأردنية. وأشار ممثلو حكومة الأردن أيضاً إلى اعتماد نهج مرن من جانب الحكومة لتيسير الدعم الدولي لخطة الاستجابة الأردنية يمكن بفضل توجه التمويل الدولي إلى الخطة عن طريق القناة الأنسب للجهات الشريكة الدولية (وكالات الأمم المتحدة والصناديق الاستثمارية والدعم الثنائي).

الشراكة بين وكالات الأمم المتحدة:

25- يحرز فريق الأمم المتحدة القطري في الأردن تقدماً ملحوظاً في تعزيز الاتساق لتحسين التنسيق بين البرامج الإنسانية، وبرامج بناء القدرة على الصمود، والبرامج الإنمائية الطويلة الأمد. وقد كان دمج وظيفتي المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية بمثابة خطوة أولى حاسمة في مسار الانتقال إلى هيكل متسق لقيادة الأمم المتحدة يُعنى بتنسيق العمل الإنساني والمساعدة الإنمائية لدعم قدرة الأردن على الصمود.

26- ولاحظ الوفد مثلاً جيداً على المشروعات المراعية للمنظور الجنساني في مخيم الأزرق للاجئين. ففي إطار هذا المشروع، قام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ببناء المكاتب والمرافق والمنشآت الرئيسية

الأخرى التي تضم مرافق منفصلة للموظفات. ويشمل المشروع أحد أكبر نظم الإمداد بالطاقة الكهربائية الضوئية غير الموصولة بالشبكة في الأردن وهو حل لتوليد الطاقة المتجددة من أجل توفير الكهرباء لهياكل المخيم الأمنية. كما قام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالإشراف على أشغال البناء وضمان جودتها، وبشراء وتركيب المعدات الرئيسية بما فيها مولدات الكهرباء ونظم الإمداد بالطاقة الشمسية.

27- وعلى الرغم من ذلك، لاحظ الوفد الحاجة الماسة إلى إنشاء أنشطة مدرة للدخل لفائدة اللاجئين ولا سيما الرجال بهدف منع العنف المنزلي في جملة أمور. ويبدو أن مرافق النقل في المخيم الشاسع تمثل تحدياً يدعو إلى ضرورة البحث عن هذه المرافق وتنفيذها بهدف تعزيز حصول السكان على الخدمات.

28- ولاحظ الوفد أيضاً عدم التنسيق بين الوكالات وخصوصاً في إطار عملها من أجل أداء ولاياتها المعنية بالتركيز على مواصلة أو زيادة إبراز دورها. وعلى الرغم من عدم اختيار اتباع نهج "توحيد الأداء" حتى الآن في الأردن، فمن الأهمية بمكان أن تعتمد الوكالات نهجاً كلياً وتوحد صوتها لتعزيز الاتساق وتوطيده، وتنسيق تقديم الخدمات، والمساءلة من أجل تحقيق الأداء الناجح.

الشراكة مع الجهات الشريكة الإنمائية الأخرى:

29- حافظ فريق الأمم المتحدة القطري على علاقات تعاون جيدة مع الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية وتعد هذه المنظمات الأخيرة جهات شريكة تكتسي أهمية خاصة في تصميم الخدمات وتنفيذها لصالح اللاجئين السوريين. ويعمل الفريق القطري من أجل توطيد علاقاته مع الدول العربية، وأعضاء مجلس التعاون الخليجي، ومع المؤسسات الموجودة في المنطقة.

30- وأثناء قمة مجلس التعاون الخليجي في ديسمبر/كانون الأول 2011، قررت السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر أن تخصص مبلغاً قدره 5 مليارات دولار أمريكي من الإعانات المالية للخطط الإنمائية في الأردن على مدى فترة خمس سنوات وأن تبلغ مساهمة كل بلد منها 1.25 مليار دولار أمريكي.

31- وتضم الجهات المانحة الكبرى الأخرى الموجودة في الأردن: الولايات المتحدة (وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية)، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، والسعودية (الصندوق السعودي للتنمية)، واليابان (الوكالة اليابانية للتعاون الدولي). والمجتمع المدني في الأردن نابض بالحياة، ويتواصل فريق الأمم المتحدة القطري مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع المحلي والحركات النسائية والاجتماعية وفئات الشباب والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، ويعقد مشاورات منتظمة معهم، بغية النهوض بدورهم في صياغة الخطة الإنمائية والإنسانية وتنفيذها.

32- ولاحظ الوفد أن مشاركة الأمم المتحدة مع المجتمع المدني الأردني، ولا سيما عن طريق اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، لم تحسن إتاحة الخدمات للمستفيدين فحسب بل عززت أيضاً قدرات المنظمات غير الحكومية الوطنية بما فيها القدرات المتعلقة بالرصد والتقييم والإبلاغ وإدارة الموارد البشرية والإدارة المالية.

33- ويتمثل أحد أفضل الأمثلة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إبرام اتفاق تعاون ثلاثي الأطراف بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشركة زين الأردن، والبنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة بغية تنفيذ مبادرة طارئة في مجال العمل في إطار مشروع "تخفيف أثر أزمة اللاجئين السوريين على المجتمعات المضيفة الضعيفة في الأردن" الذي يسهم في دعم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

34- وأثبتت الشراكة بين برنامج الأغذية العالمي وسلسلة من المتاجر الكبرى الوطنية أيضاً نجاحها بالنسبة إلى الاقتصاد الأردني والشركات المحلية من حيث تحسين فهم البرنامج للمشتريات التجارية في قطاع المتاجر الكبرى. ولوحظت أيضاً مشاركة البرنامج مع القطاع المصرفي كمثال على الشراكات المثمرة بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص التي تعمل من أجل تمكين الأشخاص المتضررين.

35- ومع ذلك، لاحظ الوفد أن هناك مجالاً للتحسين. فقد شدد ممثلو المنظمات غير الحكومية على الحاجة إلى مساعدة فريق الأمم المتحدة القطري لإذكاء الوعي بسياسات الحكومة الاجتماعية بشأن الصحة الجنسية والإنجابية في صفوف الفئات السكانية المهمشة والتهوض بمفهوم المسؤولية الاجتماعية المؤسسية والأهم من ذلك الوصول إلى سوق العمل.

رابعاً- الملاحظات والدروس المستخلصة:

العدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي:

36- لاحظ الوفد أن التماسك الاجتماعي يعتبر أولوية عالية في صفوف جميع الجهات صاحبة المصلحة في الأردن، وخاصة الحكومة. كما لاحظ أن استمرار الخطاب القوي عن تأثير اللاجئين السوريين السلبي في الأردن قد يضر بهذا التماسك.

37- ولوحظ أن التوترات المجتمعية، ولا سيما فيما يتصل بالتضخم وفرص العمل والحصول على الخدمات العامة والموارد المجتمعية وزيادة الضغط على حقوق المرأة والفتاة، تمثل عوامل محتملة لزعزعة الاستقرار. وعليه، تؤدي الأمم المتحدة والجهات الشريكة دوراً مهماً في توفير البرامج وخدمات الدعم التي تعزز العدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي في جميع أرجاء الأردن.

38- وفي عام 2014، كان الأردن يسير "في المسار الصحيح" لتوفير التعليم الجيد للجميع تمهيداً مع الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى الرغم من ذلك، أطلعت الجهات صاحبة المصلحة الوفد على ابتعاد الأردن عن مسار تحقيق هذا الهدف مما يعزى جزئياً إلى زيادة أعداد الأطفال الملتحقين بالمدارس الأردنية نتيجة لأزمة اللاجئين السوريين والوضع الحالي لأيام الدراسة القائمة على نظام الدوامين. ولاحظ الوفد أن عمل اليونيسف في مجال مساعدة اللاجئين والسكان الضعفاء الآخرين بوسائل، تشمل مبادرة "لا لضياع الجيل"، يمثل عنصراً رئيسياً من مساهمة الأمم المتحدة في التماسك الاجتماعي.

39- ولاحظ الوفد خلال زيارته إلى محافظة المفرق عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال وضع برامج ترمي إلى تعزيز التماسك الاجتماعي في المحافظات الأشد تضرراً من تدفق اللاجئين السوريين من خلال دعم سبل العيش في ست بلديات وأنشطة النقد مقابل العمل في حالات الطوارئ وبرامج دعم التمويل البالغ

الصغر والأنشطة الثقافية والإبداعية التي تستهدف المجتمع المحلي الذي يضم اللاجئين بالتركيز الخاص على النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.

40- ولاحظ الوفد أيضاً أن تحسين حصول اللاجئين على أنشطة مدرة للدخل أمر يكتسي أهمية خاصة لتعزيز التماسك الاجتماعي وحماية الفئات الأضعف في الأردن، سواء من اللاجئين أو السكان المضيفين.

وضع الأمن الغذائي والتغذية:

41- لقد كان الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية من المظاهر العادية للفقر الاقتصادي في المجتمعات في جميع أصقاع العالم. وطرحت مهمة ضمان الأمن الغذائي للشريحة الفقيرة من سكان الأردن البالغ عددهم أكثر من 6.5 ملايين نسمة التحديات على حكومة البلد بسبب طائفة من العوامل مثل شح المياه، وندرة الأراضي الصالحة للزراعة، وملوحة الأراضي المروية الواقعة في وادي الأردن، والتصحر، والاعتماد على الواردات الغذائية، وارتفاع أسعار الأغذية، وزيادة عدد اللاجئين، والأزمة الاقتصادية العالمية.

42- وقد نشط برنامج الأغذية العالمي في الأردن منذ عام 1964 بتكملة جهود حكومة الأردن المبذولة لتحسين الأمن الغذائي والحد من الفقر. وإذ تدفق اللاجئون تدفقاً مكثفاً داخل الأردن عقب الأزمة في سوريا، استهل البرنامج عملياته الطارئة في الأردن في أبريل/نيسان 2012 للمساعدة على الاستجابة لاحتياجات اللاجئين الغذائية.

43- وفي الوقت الحاضر، يشارك برنامج الأغذية العالمي في ثلاثة أنشطة رئيسية في الأردن:

أ- العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش: تهدف العملية الممتدة المستهلة في ديسمبر/كانون الأول 2013 إلى مساعدة 160 000 من الأردنيين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي وتم تحديدهم في الدراسة الاستقصائية لعام 2010 عن نفقات الأسرة ودخلها من خلال تقديم المساعدة الغذائية المباشرة في الأمد القصير وإلى توفير التدريب لتنمية المهارات من أجل المساعدة على تيسير فرص توظيفهم في الأمد الطويل. وتستخدم العملية طرائق مستهدفة للتوزيع الغذائي العيني والتحويلات النقدية من أجل توفير الغذاء مقابل إنشاء الأصول والغذاء مقابل التدريب. ويمكن تقدير مساهمة المشروع المهمة علماً بأن أكثر من 60 في المائة من الأردنيين المشاركين في التدريب لتنمية المهارات في ظل العملية والزائد عددهم على 2 200 شخص قد حصلوا على وظيفة في الوقت الحالي.

ولاحظ الوفد أن هناك مجالاً كبيراً لمزيد من التأزر وخصوصاً في إطار عنصر المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول من العملية الممتدة عبر تحسين التعاون بين وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقراً لها.

وتسهم العملية الممتدة، بدعمها للمجتمعات المحلية المضيفة، في تحقيق استقرار الظروف الاجتماعية والاقتصادية وبناء القدرة على الصمود والحد من التوترات الاجتماعية وتعزيز التماسك بين الأردنيين والسوريين.

ب- دعم البرنامج الوطني للتغذية المدرسية:

يهدف الدعم الذي يوفره برنامج الأغذية العالمي للبرنامج الوطني للتغذية المدرسية إلى توسيع نطاق تغطية التغذية المدرسية والحفاظ على معدلات الالتحاق بالمدارس في وسط المصاعب المالية التي تواجهها الحكومة والعسر الاقتصادي الذي تعاني منه الأسر الفقيرة. ويشترك برنامج الأغذية العالمي أيضاً في برنامج تجريبي للمطبخ الصحي يستهدف 10 مدارس في محافظة مادبا. ويتيح البرنامج التجريبي فرص عمل للنساء على المستوى المحلي ويشرك المزارعين ومتعهدي النقل المحليين إضافة إلى تنوع سلالات الأغذية للأطفال في المدارس.

ج- مشروع تقديم المساعدة الغذائية إلى اللاجئين السوريين:

تقدم المساعدة النقدية المنتظمة في إطار مشروع تقديم المساعدة الغذائية إلى اللاجئين السوريين عبر المبالغ الشهرية المقيدة في حساب البطاقات الإلكترونية الصادرة عن برنامج الأغذية العالمي إلى نحو نصف مليون لاجئ سوري ممن يقيمون في المخيمات وفي المجتمعات المحلية المضيفة. ويستفيد الأطفال السوريون الملحقون بالمدارس في المخيمات أيضاً من برنامج التغذية المدرسية. ويكتسي المشروع أهمية حاسمة لضمان الأمن الغذائي في صفوف اللاجئين السوريين. وقد بينت العملية الشاملة لرصد الأمن الغذائي التي أجريت في عام 2014 أن 85 في المائة من اللاجئين السوريين الموجودين في المجتمعات المحلية المضيفة سيكونون عرضة لخطر المعاناة من انعدام الأمن الغذائي دون مساعدة برنامج الأغذية العالمي. وفي الوقت ذاته، استنتجت الدراسة الاستقصائية الأردنية المشتركة بين الوكالات لعام 2014 عن التغذية انخفاضاً في حالات سوء التغذية لدى أطفال اللاجئين السوريين.

وعاد المشروع بالفوائد على الاقتصاد الأردني إضافة إلى الفوائد المباشرة العائدة على اللاجئين السوريين. وأدى إلى إنشاء ما يزيد على 350 وظيفة واستثمار مبلغ قدره 2.5 مليون دولار أمريكي في البنى التحتية المادية وتحصيل الحكومة الأردنية إيرادات ضريبية إضافية قدرها 6 ملايين دولار أمريكي.

وفي الأشهر الأخيرة، اضطر برنامج الأغذية العالمي نتيجة لعدم توفر الموارد المالية اللازمة إلى اتخاذ تدبير استهداف اللاجئين السوريين الأضعف بالتحديد (يعيش 27 في المائة من اللاجئين السوريين دون خط الفقر المدقع في الأردن بينما يعيش 41 في المائة دون خط الفقر المطلق). وخفض أيضاً المبلغ المخصص للمساعدة الغذائية (أي المبلغ الشهري المقيد في حساب البطاقة الإلكترونية). واستبعد نحو 37 000 شخص مستفيد في الجولة الأولى من تدبير الاستهداف في أكتوبر/تشرين الأول 2014. أما الجولة الثانية فقد نُفذت في أبريل/نيسان 2015 بناء على الإطار المشترك بين الوكالات لتقييم مواطن الضعف.

وسيتجسد هذا التخفيض في تدني مستوى الأمن الغذائي لدى اللاجئين. وقد اضطرت بعض الأسر إلى سحب أبنائها من المدارس لتحقيق وفورات في النفقات بإرسالهم إلى العمل وإلى التسول في بعض الحالات.

شح المياه والطاقة:

44- الأردن هو ثاني بلد من البلدان الأكثر معاناة من شح المياه في العالم. وتزداد أيضاً احتياجاته في مجال الطاقة بسبب زيادة الضغط على الشبكة المحلية الراهنة وارتفاع الطلب. وقد سُجل ارتفاع شديد في مستوى الضغط على موارد البلد الطبيعية وبيئته ونظمه الإيكولوجية نتيجة للانتشار السكاني والحاجة إلى تحسين النظام الوطني لإدارة الموارد.

45- وسعيًا إلى التصدي لانعدام الأمن الشامل في مجالي المياه والطاقة والتدهور البيئي، نُفذت عدة تدخلات لمساعدة الحكومة على الانتقال إلى تكنولوجيات ابتكارية وأوسع نطاقاً بهدف تخفيف الأعباء على الميزانيات والبنية التحتية الراهنة. ويمكن أن توائم أنشطة الاستجابة لاحتياجات الطاقة في المستقبل مع الاستثمارات الاستراتيجية المقررة وأن تستفيد من هذه الاستثمارات في إطار حملة الأردن الرامية إلى إيجاد حلول مستدامة في مجال الطاقة تشجع استخدام التكنولوجيات المعتمدة على الطاقة الشمسية والتقنيات الخضراء الموفرة للطاقة والغاز الأحياي.

46- ولاحظ الوفد أن التحديات الرئيسية المواجهة في قطاعي المياه والطاقة تتمثل فيما يلي:

- ضرورة تحسين فعالية هذين القطاعين: حيث يستورد الأردن 97 في المائة من الطاقة التي يستهلكها ويستخدم لأغراض هذا الاستهلاك 18 في المائة من ناتجه المحلي الإجمالي (4 مليارات دينار أردني).
- ضرورة استحداث خيارات بديلة مثل زيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة وتعزيز تنويع واردات الغاز (50 مليون دينار أردني في السنة) واستكشاف موارد البلد الطبيعية وأخذ الحاجة إلى توليد الطاقة النووية في الاعتبار.
- ضرورة تحرير سوق الطاقة بتفكيك احتكار مصنع تكرير النفط الوحيد مثلاً على الرغم من واردات المنتجات النفطية.
- ضرورة تعزيز الفعالية في تمويل القطاعين بما في ذلك زيادة مشاركة المصرف المركزي والمصارف التجارية.

47- وتنامى الطلب على المياه بنسبة 300 في المائة على مدى الخمس عشرة سنة الماضية بينما انخفضت الموارد المائية. وازدادت فعالية هذا القطاع نتيجة لانخفاض استهلاك المياه في قطاع الزراعة.

48- ولاحظ الوفد أن تعزيز دعم اللاجئين السوريين من جانب وكالات الأمم المتحدة والجهات الشريكة لها ينبغي أن يخفف الطلب على هذا القطاع. ويمكن أن يصبح الأردن أيضاً مركزاً للخبرة في مجال الموارد المائية في المنطقة.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:

49- لوحظ أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مهمان لتعزيز القدرة على الصمود والتماسك الاجتماعي في الأردن. واحتل الأردن المرتبة 101 من أصل 149 بلداً من حيث عدم المساواة بين الجنسين حسب تصنيف دليل التنمية البشرية لعام 2013. وفي الأردن، بلغت نسبة النساء اللواتي حصلن على الأقل على مستوى التعليم الثانوي 69.5 في المائة من النساء البالغات مقارنة بنسبة 78.5 في المائة لدى الرجال، وتبلغ نسبة مشاركة الإناث في سوق العمل 15.3 في المائة مقارنة بنسبة 66.2 في المائة لدى الذكور.

- 50- واطلع الوفد على التحديات الرئيسية التي تواجهها المرأة الأردنية وعلى العبء المضاعف المتصل بأثر أزمة اللاجئين السوريين على المرأة الأردنية والمرأة السورية اللاجئة أيضا. وفي مخيم الزعتري، زار الوفد المشروعات التي يديرها كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لدعم النساء والفتيات في المخيم بما في ذلك مشروع "واحة النساء والفتيات".
- 51- ونفذت عدة تعديلات تشريعية من أجل تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة شملت القوانين المتعلقة بالحماية من العنف المنزلي، والأحوال الشخصية، والمشاركة السياسية.
- 52- ومع ذلك، ما زالت تعاني النساء من ارتفاع مستويات البطالة وتدني الأجور. ويؤثر عدم الحصول على فرص العمل اللائق في قدرة النساء على تحقيق استقلالهن الاقتصادي ودعم أسرهن وحماية أنفسهن وأسرهن من العنف. وتزداد حدة عواقب الفرص المحدودة لتحصيل الدخل والتحديات المواجهة للحصول على الخدمات الاجتماعية في المناطق الريفية، ولا سيما بالنسبة إلى النساء اللاجئات والمجتمعات المحلية المضيفة.
- 53- وتعرض النساء والفتيات لمختلف أشكال العنف التي تشمل الزواج المبكر والزواج القسري. وثمة تحديات متعلقة بالإبلاغ عن أشكال العنف من هذا القبيل لا تعزى إلى الوصمة الاجتماعية فحسب بل إلى المصاعب المرتبطة بتنفيذ التشريعات بشأن العنف ضد المرأة أيضا.
- 54- وتعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ضمن المجتمعات المحلية المضيفة من أجل تحسين الخدمات المتاحة لضحايا العنف الجنسي والجنساني، بصرف النظر عن الجنسية، من حيث أثرها وجودتها وتعاون مع سائر وكالات الأمم المتحدة والجهات الشريكة الوطنية لإتاحة فرص مدرة للدخل للأردنيات اللواتي يعشن دون خط الفقر.
- 55- وفي هذا الصدد، لاحظ الوفد التعاون الوثيق بين حكومة الأردن وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمجتمع المدني، بما في ذلك العمل مع منظمات الشباب لتعزيز مشاركة الرجال والفتيات في مكافحة العنف ضد النساء والفتيات.
- 56- ولوحظ عمل منظمة اليونيسف المتصل بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، ولا سيما من خلال شراكتها مع مركز الأميرة بسمة للشباب، باعتباره مبادرة مثمرة ومتينة بوجه خاص هدفها تمكين النساء والفتيات والفتيان في الأردن.
- 57- وتعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضاً مع المجتمع المدني وسائر الجهات الشريكة على الدعوة من أجل إلغاء المادة 308 من قانون العقوبات الأردني التي تسمح لمرتكبي أفعال الاغتصاب بتجنب العقوبة في حال تزوجهم من ضحاياهم بمن فيهن القاصرات.
- 58- ولوحظ أنّ عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان، الرامي إلى حماية المرأة وتمكينها، ولا سيما من خلال تقديم الرعاية الطبية المأمونة والمتيسرة (بما في ذلك خدمات الرعاية الخاصة بالصحة الجنسية والإنجابية)، يكتسي أهمية حاسمة لضمان صحة النساء في الأردن وخصوصاً اللاجئات السوريات وعافيتهن في الأمد الطويل. وتكفل شراكة صندوق الأمم المتحدة للسكان إضافة إلى نهجه المتبع في مجال بناء القدرات مع المنظمات غير الحكومية الوطنية مثل المعهد الأردني لصحة الأسرة استدامة هذه البرامج في الأمد الطويل.

حماية الأطفال:

59- يشمل التقدم المحرز مؤخراً بشأن حقوق الطفل في الأردن اعتماد قانون عام 2008 لمكافحة الاتجار بالبشر الذي يحظر جميع أشكال الاتجار، بما في ذلك البغاء القسري والاتجار بالأطفال والاتجار بالنساء والفتيات. وعلاوة على ذلك، أُقر قانون الأحداث لعام 2014 الذي رفع سن المسؤولية الجنائية من 7 سنوات إلى 12 سنة وعزز الإجراءات القانونية الأكثر مراعاة للطفل، مع التشديد بوجه خاص على تدعيم التحول عن نظام الاحتجاز وإدراج مبادئ العدالة الإصلاحية.

60- وفي مجال التعليم، يتيح الأردن تكافؤ الفرص في الالتحاق بالتعليم الأساسي المجاني، وهو إلزامي للفتيات والفتيان كليهما. وفيما يخص العنف في المدارس، أدت حملة "معاً... نحو بيئة مدرسية آمنة" إلى انخفاض مطرد في حالات العنف البدني واللفظي ضد الأطفال في جميع المدارس في الأردن. وفضلاً عن ذلك، نجح الأردن في ضمان التحاق 130 000 طفل من أطفال اللاجئين السوريين بالمدارس العامة.

61- وعلى الرغم من ذلك، لاحظ الوفد التحديات المستمرة لمواجهة إتاحة فرص التعلم لباقي أطفال اللاجئين السوريين وغيرهم من الأطفال الضعفاء في الأردن الذين تتاح لهم فرص محدودة للتعلم. ويزداد الأطفال غير الحاصلين على خدمات التعليم في الأردن تعرضاً لخطر عمل الأطفال والزواج المبكر. كما أن فرص الفتيات المتزوجات للاستفادة من نظام التعليم محدودة. وقد سُجل في السنوات الأخيرة ارتفاع في عدد التلاميذ ولا سيما الفتيات الذين تركوا المدارس لأسباب اقتصادية وبسبب نظام التعليم الأردني.

62- وفي مخيم الزعتري، لاحظ الوفد مشاركة اليونيسف النشطة في توفير أماكن آمنة لتعلم الأطفال ومنع الزواج المبكر ومكافحة العنف ضد الأطفال. وتزود هذه المنظمة أيضاً المخيم بإمدادات المياه والآبار ومرافق معالجة مياه الصرف الصحي.

63- وعلاوة على ذلك، لاحظ الوفد فعالية شراكة اليونيسف مع حكومة الأردن والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ومع الجهات المانحة الدولية والمجتمع المدني.

64- وفي البقعة، علم الوفد أن تسجيل عدد كبير من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس وارتفاع معدلات البطالة لدى الشباب وخصوصاً لدى الشباب من الأمور التي لا تزال تمثل تحديات رئيسية في البلد، على الرغم من الجهود المتواصلة التي تبذلها جهات فاعلة مختلفة. ويعمل فريق الأمم المتحدة القطري بالشراكة مع الحكومة ومنظمات لا تستهدف الربح من أجل التصدي لهذه المشاكل المعقدة التي تؤثر في جزء لا يستهان به من السكان بالتركيز المحدد على الأطفال والمراهقين والشباب الضعفاء.

65- وتشمل التدابير الإصلاحية المنفذة توفير خدمات متكاملة للأطفال والشباب كفرص تعليمية بديلة في جملة أمور وإتاحة برامج الدعم النفسي والحصول على التدريب المتصل بمهارات الحياة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات متعلقة بهذه الخيارات مثل فرض القيود على الميزانية وارتفاع الطلب.

الاستثمار في الشباب:

66- يمثل الشباب في الأردن أكثر من 31 في المائة من السكان، ومن الجلي أنه لا بد من وضع استراتيجية وطنية للشباب وإدماجها لدى الوزارات المعنية. وعلاوة على ذلك، سيتمكن الاستثمار في الشباب الأردن من

الاستفادة من العائد الديمغرافي الذي يتوقع أن يبلغ ذروته في عام 2030 وتفاذي العواقب السلبية التي يحتمل أن تنتج عن عدد كبير من السكان المحرومين من حقوقهم.

67- وضماناً لتنمية الشباب والحفاظ على صحتهم ومشاركتهم، من الضروري تعزيز قدرة مراكز الشباب على نطاق البلد في مجال النهوض بمهارات الحياة الأساسية وأنماط الحياة الصحية وخدمات الرعاية الخاصة بالصحة الجنسية والإنجابية، بالتركيز على المراهقين الضعفاء المعانين من الفقر والمراهقات واللاجئين.

68- ويستحق المراهقون والشباب السوريون، ولا سيما الشابات المقيمات في المخيمات أو المجتمعات المحلية المضيفة، أن يصابوا كجيل من خلال بناء قدراتهم وتمكينهم بإتاحة فرص العيش الكريم لهم.

69- ولا بد من تدعيم قدرة المراكز ومنظمات المجتمع المحلي للشباب على نطاق البلد من أجل تعزيز التمكين والقيادة بالتركيز على المراهقين الضعفاء المقيمين في جيوب الفقر والمراهقات واللاجئين. ويكتسب العمل اللائق أهمية محورية لضمان مستقبل الشباب الزاهر. وفي المرفق، يتيح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للشباب التدريب المتصل بمهارات تنظيم المشروعات والأعمال التجارية. ونتيجة للمشروع، أنشئ 80 مشروعاً تجارياً بالغ الصغر في محافظتي إربد والمفرق.

70- ولاحظ الوفد أن القطاع الخاص يضطلع بدور رئيسي في إتاحة الفرص للشباب للعمل والاستفادة من مراكز التدريب المهني وخدمات الأسواق والمصارف المالية (تبلغ نسبة الشباب الذين لديهم حسابات مصرفية 10 في المائة فقط) ومراكز رعاية الطفل المخصصة للأمم العائلات.

71- ودعماً لخطة من أجل التماسك الاجتماعي، لاحظ الوفد أن فريق الأمم المتحدة القطري في الأردن أولى العناية للمراهقين والشباب السوريين الموجودين داخل المخيمات وفي المجتمعات المحلية المضيفة. وكما سبق ذكره أعلاه، يعمل كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف على الاستثمار المكثف في شباب الأردن اعترافاً بالأهمية المحورية لمشاركة الشباب (بما في ذلك مشاركتهم في التعليم والعمل) في تحقيق التماسك الاجتماعي في الأردن.

72- وفي المجتمعات المحلية المضيفة وخصوصاً في شمال البلد ووسطه، يشعر الأردنيون بأن السوريين يملؤون سوق العمل في حين أن السوريين يشعرون بأنهم مُستغلون نتيجة لاستبعادهم من سوق العمل واضطرارهم إلى العمل بشكل غير نظامي بأجور أدنى للبقاء على قيد الحياة. وتكتسي البرامج التي تساعد الشباب الأردنيين والسوريين على إيجاد فرص مقبولة للعمل في الأمد القصير والمتوسط والطويل أهمية رئيسية لتعزيز التماسك الاجتماعي الذي يعتبر أمراً حاسماً لضمان استقرار البلد.

خامساً- التوصيات

1- ينبغي لفريق الأمم المتحدة القطري، سعياً إلى تعزيز فعالية المنظومة، أن يعمل من أجل تحسين التنسيق بين جميع الوكالات بقيادة المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية وتمشياً مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة. وينبغي للأمم المتحدة، تحقيقاً لهذه الغاية، أن تضطلع بما يلي:

أ- أن تواصل تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة وخطة الاستجابة الأردنية بضم جهودها إلى الجهود الإقليمية المبذولة تحت راية الخطة الإقليمية لشؤون اللاجئين والقدرة على الصمود (3RP)؛

ب- أن تواصل استخدام النهج القائم على القدرة على الصمود في توجيه المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في الأردن؛

ج- أن تعزز الدعوة بشأن الحاجة إلى نهج للأمم المتحدة قائم على القدرة على الصمود ومواطن الضعف.

- 2- ينبغي لفريق الأمم المتحدة القطري أن يواصل وضع برامج تستند إلى إطار تقييم مواطن الضعف.
- 3- ينبغي لفريق الأمم المتحدة القطري أن يثابر على العمل مع حكومة الأردن من أجل تدعيم وزارة التخطيط والتعاون الدولي والوزارات المعنية من خلال بناء القدرات بهدف تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة.
- 4- ينبغي لفريق الأمم المتحدة القطري أن يحدد سبباً ابتكارية أخرى لتعزيز التواصل والمساءلة إزاء المستفيدين تشمل تحسين التواصل مع المجتمعات المحلية المتضررة. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل على زيادة عدد الناطقين باللغة العربية بطلاقة في صفوف موظفيها الدوليين العاملين في الميدان بغية ضمان عدم تعرض فعالية توفير الخدمات للاجئين للخطر بسبب انعدام التواصل.
- 5- ينبغي للأمم المتحدة عبر مكاتب المنسقين المقيمين في المنطقة أن تعد تحليلاً إقليمياً بالاستناد إلى الدراسات الحالية بشأن الخيارات الرامية إلى تدعيم الوصول إلى أسواق العمل وتعزيز تمكين المرأة واستهداف الشباب والسكان الضعفاء (بمن فيهم اللاجئين) وإشراك القطاع الخاص في تناول مسائل سوق العمل في الأردن.
- 6- ينبغي لفريق الأمم المتحدة القطري أن يواظب على العمل مع حكومة الأردن والمؤسسات المالية الدولية من أجل تحسين الحصول على التمويل الذي سيساعد على التصدي للتحديات الهيكلية الكامنة وبناء قدرة الأردن على الصمود.
- 7- ينبغي لفريق الأمم المتحدة القطري أن يظل يدعم المبادرات الرامية إلى تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال زيادة عدد المشروعات التي تخفف وطأة الأوضاع وتعود بالفائدة على الأردنيين والسوريين الموجودين في المناطق المكتظة باللاجئين وتوسع نطاقها. وذلك يشمل زيادة الاستثمار في الخدمات المشتركة مثل سبل العيش والعمل والتعليم والصحة والمياه والإصحاح بهدف الحد من التوترات والحفاظ على حيز الحماية في الأردن.
- 8- ينبغي لفريق الأمم المتحدة القطري أن يواصل مساعدة حكومة الأردن على إعداد خطة شاملة وطويلة الأمد للاستجابة وعلى تدعيم نظم حماية الطفل في الأردن.
- 9- ينبغي لفريق الأمم المتحدة القطري أن يواصل التشديد على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كمسألة شاملة وشرط مسبق لازم لتحقيق القدرة على الصمود والتنمية، عبر وسائل تشمل الاجتماعات الإقليمية العربية لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات وتشاؤها.

- 10- ينبغي لفريق الأمم المتحدة القطري أن يثابر على توطيد تعاونه مع المنظمات غير الحكومية في الميدان ويسر إرساء شراكات أكبر بين حكومة الأردن والمجتمع المدني.
- 11- ينبغي لفريق الأمم المتحدة القطري أن يواظب على العمل المتصل بالتحديات المواجهة في مجال التعليم وبارتفاع معدلات بطالة الشباب في البلد مما يستوجب تنفيذ المزيد من أنشطة الاستجابة والتدخلات المتعددة الجوانب. وينبغي للفريق أن يدعم حكومة الأردن من حيث رؤيتها بشأن الاستثمار في الشباب.
- 12- ينبغي لوكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقراً لها (منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي) أن تنظر في إمكانية تعزيز التعاون الوثيق في إطار تنفيذ مشروعات تستهدف بناء القدرة على الصمود في الأردن.
- 13- وفقاً لما أشارت إليه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بلغ مجموع تحويلات المغتربين الأردنيين 3.7 مليارات دينار أردني في عام 2013 (12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). واعترافاً بالتالي بالقوة الاقتصادية للمغتربين وبدور الأردنيين في المهجر كجسر للمعرفة والخبرة، ينبغي لفريق الأمم المتحدة القطري أن يعزز دور المغتربين الأردنيين المحتمل في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلد وفي جهوده لدفع عجلة الاندماج الاجتماعي المستدام.
- 14- ينبغي لفريق الأمم المتحدة القطري أن يعمل من أجل تقديم المزيد من المساعدة في مجال تعزيز فرص العمل المستندة إلى السوق والفرص المدرة للدخل للأردنيين واللاجئين السوريين على حد سواء. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل تدعيم أنشطتها في مجال الدعوة من أجل تعزيز فرص وصول اللاجئين إلى سوق العمل بهدف تخفيف الأعباء على الخدمات الاجتماعية والحد بالتالي من التوترات المجتمعية.